

«أنا أفكّر إذن أنا موجود»  
ديكارت



# الأمّكار

جريدة أمّاراتية مستقلة عالمية تصدر عن دار الأمّكار



عصام فارس

الحياة السياسية اللبنانيّة عند المباشرة في تأليف حكومة الرئيس تمام سلام، في آخر أيام عهد الرئيس ميشال سليمان، فكان هناك اتجاه إلى تكليف عصام فارس بنيابة رئاسة الحكومة، اعتماداً على ما له من حضور محليٍّ واقليميٍّ وعالميٍّ. إلا أن الرئيس سليمان أراد نiability الرئاسة لمرشحه سمير مقبل، إضافة إلى الوزيرين الآخرين المحسوبين عليه وهمما ليس شبيطيني وعبد المطلب الحناوي، ولم يكن من الممكن ولا من الأصول عرض حقيقة وزارية أخرى على عصام فارس وهو يحمل لقب دولة الرئيس. كذلك لم يتثبت ما يوحي بأن عصام فارس كان يريد دخول الحكومة.

وفي الجو السياسي والأمني الملبد بالغموض الداكنة، وخطف المطرانين يوسفنا إبراهيم وبولس يازجي، وتهجير المسيحيين من العراق وسوريا ولبنان، وضرورة إزالة أي شرخ بين اللبنانيين، حالات تتطلب رجالاً مثل عصام فارس. ومن هم من طراز عصام فارس، يمكنون القدرة على توفير الفرص والامكانيات لقيادة لبنان الاقتصادية، رغم تهديدات «داعش»، وتهديدات إسرائيل، وهجوم الغضب والتتشنج التي ليست من شيم اللبنانيين، ولا من أخلاقهم. وحتى الآن أضمننا عصام فارس وما أغلقى ما أضمننا!

## وفي الليلة الظلماء.. نسأل عن عصام فارس!

مناداة وزير الخارجية جبران باسيل لأهالي عكار من داخل دارة الرئيس عصام فارس في بلدة «بيرو»، وإشادته بمناقبِه صاحب الدار نائب رئيس الوزراء الأسبق، أوجباً السؤال: أين عصام فارس؟ وماذا يغيب عن لبنان في زمن أهوج ما يكون إلى الرجال؟ أهي حالة يأس من النطّ السياسي الجاري اعتماده في لبنان؟ أم هو الزهد في المناصب والزعامات؟ أم رغبة في الحفاظ على المكتسبات التي حققها عصام فارس، وبخشى عليها من نار السياسة في لبنان؟ أم هو وصوله إلى قمة العطاء ولم تعد هناك قمم أخرى؟

ليس هناك جواب ممكن عن كل هذه الأسئلة، ولكن هناك مؤشرات على أن عصام فارس، الوجه المضيء في تسعينيات لبنان، قرر أن يطلق شراعه السياسي، بدليل أنه أغلق كل مكاتبِه في لبنان. لا الدكتور عبد الله أبو حبيب رئيس مركز عصام فارس في سن الفيل، ولا مدير مكتبه في كسروان العميد وليم مجلبي، قادران على شرح أسلوب إغلاق المكاتب. قرار يخص صاحبه والظروف التي أفلت عليه إغلاق هذه المكاتب. ولا يستطيع أي منهما أن يحدد ما إذا كان غلق هذه المكاتب يعني سحب ثقة عصام فارس في السياسة، ولا سيما السياسة المتبعه في لبنان، وعدم استعداده ليكون شاهد زور على التسويات السياسية المخالفة للمبادئ التي تعاطى بها منصب نائب رئيس الوزراء في ظروف تاريخية.

لقد جعل عصام فارس مكانة خاصة لنيابة رئاسة الوزارة، فتجاوز تغييبها في الدستور، وتصنيفها كمرتبة استشارية لا مرتبة اجرائية، فقام لها طلاقاً خاصاً على حساب الشخصي في مبني «صوفيل» دون أن يكلف الدولة ليرة واحدة. وحين كان يترأس اللجان الوزارية كان مثلاً يحتذى في الجدية والرصانة والإيمان بعدم تأجيل عمل اليوم إلى غد.

وكان هناك أمل في استرجاع عصام فارس (٧٧ سنة) إلى مجده